

Distr.: General
20 May 2022
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2599 (2021) و 2619 (2022)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور التقرير السابق (S/2022/31) في 17 كانون الثاني/يناير 2022.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس النواب عدة جولات من المشاورات بشأن سبل المضي قدماً فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، عملت الأمم المتحدة بنشاط على إجراء اتصالات مع الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية الليبية من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، لم تتفق الجهات الفاعلة الليبية على أساس دستوري لإجراء الانتخابات.

3 - وظهرت خلافات حول السلطة التنفيذية الليبية المؤقتة. فقد بدأ مجلس النواب عملية تعيين سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة لتحل محل حكومة الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من أن خريطة الطريق المعتمدة في ملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 نصت على انتهاء الفترة الانتقالية في حزيران/يونيه 2022، فإن مجلس النواب ذهب إلى أن ولاية الحكومة انتهت نتيجة لعجزها عن تنظيم انتخابات في الوقت المناسب في كانون الأول/ديسمبر 2021.

4 - وفي 10 شباط/فبراير، في عملية تصويت كانت موضع خلاف، اختار مجلس النواب فتحي باشاغا، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني السابقة، رئيساً مكلفاً للوزراء، وعهد إليه بتشكيل حكومة جديدة في غضون أسبوعين، ليعرضها على مجلس النواب للتصويت بمنحها الثقة. وحظي ترشيح السيد باشاغا بتأييد 52 عضواً من أعضاء المجلس الأعلى للدولة.



- 5 - وفي 10 شباط/فبراير أيضا، اعتمد مجلس النواب التعديل الدستوري الثاني عشر، الذي دعا إلى القيام، بحلول 24 شباط/فبراير، بتعيين لجنة من الخبراء لاستعراض الدستور، تضم 12 عضوا من مجلس النواب و 12 عضوا من المجلس الأعلى للدولة، يمثلون مناطق ليبيا التاريخية الثلاث.
- 6 - وفي 1 آذار/مارس، أجرى مجلس النواب تصويتا كان موضع خلاف على منح الثقة للحكومة التي اقترحها السيد باشاغا، والتي ضمت ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، و 29 وزيرا، وستة من وزراء الدولة، لم تكن بينهم إلا امرأتان. وأثيرت تساؤلات عما إذا كان النصاب القانوني اللازم قد اكتمل بعد نداء الأسماء لمعرفة الحضور.
- 7 - وحسبما جاء في تقرير أصدره مجلس النواب، صوت 96 عضوا لصالح ملتمس منح الثقة، وامتنع عضو واحد عن التصويت، وصوت عضو آخر ضد الملتمس، في حين لم يشارك ثلاثة أعضاء في التصويت لأنهم كانوا مرشحين لمناصب وزارية. ولوحظ أيضا أن من بين الأعضاء المصوتين البالغ عددهم 101، حضر الاجتماع شخصا 93 عضوا وصوت ثمانية أعضاء عن بعد بواسطة رسائل صوتية. بيد أن البعثة تلقت معلومات تتناقض مع الأرقام الواردة في تقرير مجلس النواب من أعضاء في المجلس ومن أشخاص آخرين من مختلف الأطياف السياسية. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن تعرض بعض أعضاء المجلس وعائلاتهم للترهيب والتهديد قبل التصويت.
- 8 - وفي بيان صدر في 2 آذار/مارس، أعربت عن قلقي إزاء التقارير التي أفادت بأن التصويت لم يرق إلى المستوى المطلوب من معايير الشفافية والإجراءات الواجبة، وأن أعمال الترهيب شابتها قبل انعقاد الجلسة. وقد أكدت المستشارة الخاصة، ستيفاني ويليامز، في وقت سابق أهمية الحرص على أن تتسق قرارات المجلس مع القوانين والقواعد التنظيمية الليبية، فضلا عن قواعد وإجراءات المجلس ذاته، وعلى أن يتسم اتخاذها بالشفافية.
- 9 - وفي 2 آذار/مارس، عقد رئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، اجتماعا مع رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، لمناقشة الحالة السياسية وكيفية تقديم الدعم في إجراء الانتخابات الوطنية بحلول حزيران/يونيه 2022. وعرض السيد الدبيبة الوزراء خريطة الطريق التي وضعها للانتخابات.
- 10 - وفي 3 آذار/مارس، أدى السيد باشاغا وبعض أعضاء حكومته اليمين الدستورية أمام مجلس النواب في طبرق. ولم يتمكن العديد من أعضاء الحكومة من السفر إلى طبرق بسبب تعليق الرحلات الداخلية. وفي خطاب بثته قنوات التلفزيون في 11 آذار/مارس، أعرب السيد باشاغا عن رأيه بأن حكومة الوحدة الوطنية لم تعد تتمتع بالشرعية، مشيرا إلى التزامه بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وبالدخول في حوار مع السيد الدبيبة تحت رعاية المجتمع الدولي. ورفض السيد الدبيبة موقف السيد باشاغا.
- 11 - وفي 21 نيسان/أبريل، عقد السيد باشاغا أول اجتماع لمجلس وزراء "حكومة الاستقرار الوطني" في مدينة سبها في جنوب البلد.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

- 12 - ظلت المستشارة الخاصة تقود المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومضت في اتصالاتها مع أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين سعيا إلى تنفيذ المسارات الثلاثة للحوار

الليبي الداخلي - المسار السياسي، والمسار الأمني، والمسار الاقتصادي - وواصلت تقديم الدعم من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا في أقرب وقت ممكن. وشملت هذه المشاورات الواسعة النطاق في ليبيا اجتماعات مع ممثلي المؤسسات الوطنية والبلدية، والأحزاب السياسية، والجهات الفاعلة الأمنية، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، وكذلك المرشحين البرلمانيين والرئاسيين.

13 - وفيما يخص المسار السياسي، ظلت أولوية الأمم المتحدة تتمثل في التمكين من إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع في أقرب وقت ممكن بناء على إطار دستوري وقانوني متفق عليه من خلال المؤسسات الليبية المعنية من أجل تحقيق تطلعات الليبيين الذين سجلوا أنفسهم للتصويت في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، والذين يفوق عددهم 2,8 مليون شخص.

14 - وفي 24 و 25 كانون الثاني/يناير، تلقى مجلس النواب واستعرض التقرير الأولي الذي أعدته لجنة خريطة الطريق، التي أنشأها المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2021 لتحديد الخطوات القادمة في العملية السياسية. وفي 31 كانون الثاني/يناير، بعد مشاورات مكثفة بين لجنتي خريطة الطريق التابعتين لكل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، اتفق المجلسان على خريطة طريق للسير قدما بالعملية الانتخابية والدستورية.

15 - وحسبما نص عليه التعديل الدستوري الثاني عشر، الذي اعتمده مجلس النواب في 10 شباط/فبراير، ينبغي أن تتفق لجنة استعراض الدستور على مشروع دستور في غضون 45 يوما من أول اجتماع رسمي لها، ليعرض على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ويُطرح للاستفتاء. ونص التعديل كذلك على أن في حالة عدم توصل اللجنة إلى الاتفاق، يجب على مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أن يشكلوا لجنة مشتركة للاتفاق على أساس دستوري للانتخابات.

16 - وفي 14 شباط/فبراير، عقدت المستشارية الخاصة اجتماعا مع رئيس المجلس الأعلى للدولة للتشديد على ضرورة بناء توافق الآراء فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية، والحفاظ على الهدوء والاستقرار، والشروع في عملية للمصالحة الوطنية الشاملة، والمضي قدما صوب إجراء الانتخابات الوطنية. وفي 16 شباط/فبراير، عقدت المستشارية الخاصة اجتماعا مع رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح عيسى، لمناقشة الخطوات المقبلة بعد اعتماد مجلس النواب للتعديل الدستوري الثاني عشر، بما في ذلك مسألة إنشاء لجنة استعراض الدستور. وطلب السيد عيسى أن تقدم الأمم المتحدة الدعم التقني والمشورة إلى اللجنة.

17 - وفي رسالة مؤرخة 20 شباط/فبراير موجهة إلى السيد عيسى، شددت المستشارية الخاصة على أهمية شفافية العملية السياسية. وشجعت مجلس النواب على نشر النص النهائي للتعديل الدستوري الثاني عشر رسميا، فضلا عن نص قرار المجلس بشأن آلية تعيين رئيس الوزراء، ودعت السيد عيسى إلى الإعلان عن قائمة أعضاء مجلس النواب العاملين. وأكدت أيضا أن الأمم المتحدة لا تزال على استعداد لتقديم المساعدة، بما في ذلك الخبرة التقنية الدستورية إلى لجنة استعراض الدستور.

18 - وفي 23 شباط/فبراير، أُرجنت جلسة المجلس الأعلى للدولة التي كان من المقرر أن تتم خلالها مناقشة التعديل الدستوري الثاني عشر وحكومة السيد باشاغا المقترحة بسبب مخاوف أمنية، شملت تهريب أعضاء المجلس. وحين اجتمع المجلس الأعلى للدولة من جديد في 24 شباط/فبراير، لم يوافق على التعديل الدستوري ولم يقبل قرار مجلس النواب القاضي باختيار السيد باشاغا ليكون رئيس الوزراء المكلف، متهما مجلس النواب بالتصرف بصورة انفرادية. ودعا المجلس الأعلى للدولة أيضا إلى الالتزام بالاتفاقات التي تم

التوصل إليها بين لجنتي خريطة الطريق في المجلسين وحث على التعاون من أجل إنهاء الفترة الانتقالية السياسية في أقرب وقت ممكن.

19 - وفي 3 آذار/مارس، في أعقاب التأخير في إنشاء لجنة لاستعراض الدستور وانتهاء توافق الآراء بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، دعت المستشارية الخاصة بالمجلسين إلى إنشاء لجنة مشتركة، تضم ستة ممثلين عن كل مجلس منهما وتجتمع لمدة أسبوعين اعتباراً من 15 آذار/مارس، تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع أساس دستوري توافقي للانتخابات. وحظيت مبادرة المستشارية الخاصة بتأييد واسع النطاق من الجهات الفاعلة الوطنية، بما فيها المجلس الرئاسي، والعديد من المرشحين للرئاسة والبرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أصحاب المصلحة الدوليين.

20 - ورشح المجلس الأعلى للدولة 12 عضواً، مشيراً إلى ضرورة ضمان تمثيل مناطق البلد التاريخية الثلاث، وكذلك النساء. وعلى الرغم من أن مجلس النواب أعرب عن تأييده لتلك المبادرة، فإنه لم يعين في البداية ممثلين في اللجنة المشتركة. ونتيجة لذلك، عقدت المستشارية الخاصة اجتماعات تشاورية مع ممثلي المجلس الأعلى للدولة في تونس العاصمة في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس، قدم خلالها المجلس مقترحاته بشأن وضع الأساس الدستوري للانتخابات. وواصلت المستشارية الخاصة العمل مع المجلسين سعياً إلى استئناف المحادثات بشأن المسار الدستوري في مرحلة لاحقة.

21 - وشملت الصيغة التي نشر بها نص التعديل الدستوري الثاني عشر في الجريدة الرسمية في 21 آذار/مارس عدة تغييرات عن الصيغة التي تم التصويت عليها خلال جلسة مجلس النواب المعقودة في 10 شباط/فبراير. وفي النسخة التي نشرت، حُذفت الإشارة إلى الاتفاق السياسي الليبي المبرم عام 2015 من الديباجة، وتم تعديل المادة 6، التي نصت سابقاً على أن مشروع وثيقة الدستور يعتبر مُعتمداً إذا حظي بتأييد ثلثي الأصوات المدلى بها في جميع أنحاء ليبيا، بتضمينها صيغة جديدة يرد فيها أن اعتماد مشروع وثيقة الدستور يتطلب تأييد أكثر من 50 في المائة من المصوتين في كل منطقة من مناطق البلد التاريخية الثلاث، وتم تعديل المادة 8 لتتص على أن القوانين الانتخابية التي سُنَّ بعد اعتماد الدستور ستتم صياغتها بعد إجراء "مشاورات" مع المجلس الأعلى للدولة، لا عن طريق التوصل إلى "توافق الآراء" مع هذا المجلس.

22 - وفي 27 آذار/مارس، بدأت المستشارية الخاصة سلسلة من الاتصالات من أجل استكشاف آراء الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الليبية بشأن سبل المضي قدماً صوب إجراء الانتخابات، وبشأن الحالتين الاقتصادية والأمنية. وفي 28 آذار/مارس، عقدت اجتماعاً مع ممثلين عن عدة أحزاب سياسية ليبية، من بينها حزب الميثاق الوطني، وهو الحزب السياسي الوحيد الذي ترأسه امرأة، لمناقشة الجهود المبذولة من أجل الخروج من المأزق السياسي، فضلاً عن مشاركة المرأة في السياسة. وفي وأجري حوار رقمي في 31 آذار/مارس مع أكثر من 1 000 مشارك، فكان بمثابة فرصة للتأكيد من جديد على التأييد الواسع النطاق من جانب الشعب الليبي لإجراء انتخابات ديمقراطية من شأنها أن تساعد على إيجاد حل للأزمة التي يشهدها البلد في أقرب وقت ممكن.

23 - وفي الفترة من 13 إلى 18 نيسان/أبريل، عقب تعيين مشاركين من مجلس النواب في اللجنة المشتركة، يسرت المستشارية الخاصة محادثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، استضافتها مصر في القاهرة، بهدف التوصل إلى اتفاق على الأساس الدستوري لإجراء انتخابات. واتفق الوفدان على قواعد

داخلية تحكم عمل اللجنة المشتركة، واجتمعا من جديد في القاهرة في 15 أيار/مايو لمناقشة مسائل منها العناصر الواردة في مشروع دستور عام 2017، والمتعلقة بالسلطتين التشريعية والقضائية.

24 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واطبقت المستشارية الخاصة على اتصالاتها المنتظمة مع السيد الدبيبة والسيد باشاغا. واجتمعت بكل منهما على حدة في 13 شباط/فبراير، مشددة على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها المضي قدما بطريقة تشمل الجميع وتتسم بالشفافية والتوافق في الآراء من أجل الحفاظ على الهدوء والاستقرار في الميدان.

25 - وفيما يتعلق بالمسار الاقتصادي، واصلت البعثة تقديم الدعم في الجهود الرامية إلى المضي قدما في إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي وإضفاء طابع الشفافية على عمليات إنفاق المال العام، إلى جانب توفير التمويل الموثوق به لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للشعب الليبي في غياب ميزانية وطنية متفق عليها. وعقد محافظ المصرف المركزي ونائبه اجتماعا في تونس العاصمة في 20 كانون الثاني/يناير، واتخاذ قرارا بإطلاق برنامج لإعادة التوحيد وفقا لتوصيات مسار الحوار بين الأطراف الليبية وعملية برلين. وتؤكد أن مؤسسة استشارية دولية ستقدم المساعدة التقنية في تنفيذ التوصيات الصادرة في عام 2021 عقب عملية التدقيق الدولي لعام 2021 التي ييسرتها الأمم المتحدة من أجل إعادة توحيد المصرف المركزي.

26 - وفيما يتعلق بالمسار الأمني، اشتركت المستشارية الخاصة مع عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة في عقد اجتماع للجنة العسكرية المشتركة 5+5 في سرت في 9 شباط/فبراير، لمناقشة الجهود الرامية إلى تفعيل خطة العمل المتعلقة بعملية الانسحاب التدريجي المتوازن على مراحل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من أراضي ليبيا، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

27 - وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 اتخاذ الخطوات لتفعيل الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار، بما في ذلك الاتفاق على إنشاء غرفة عمليات مشتركة في سرت، وتيسير التنسيق بين مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة والمراقبين الليبيين. وناقشت اللجنة أيضا عمليات إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل تيسير إعادة فتح الطريق الجنوبي الرابط بين أبو قرين والجفرة.

28 - وفي 9 نيسان/أبريل، أوقف ممثلو المنطقة الشرقية في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 أنشطتهم بسبب تأخر حكومة الوحدة الوطنية في دفع مرتبات الجيش الوطني الليبي. كما إنهم دعوا قيادتهم إلى إغلاق محطات النفط في شرق ليبيا، ووقف الرحلات الجوية الداخلية بين شرق ليبيا وغربها، وإغلاق الطريق الساحلي، ووقف كل تعاون مع الحكومة في المناطق التي يسيطر عليها الجيش.

29 - وفي أعقاب الاتصالات التي اشتركت فيها المستشارية الخاصة والبعثة مع شركاء دوليين آخرين، دفعت حكومة الوحدة الوطنية مرتبات الجيش الوطني الليبي في 11 نيسان/أبريل لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ودفعت مرتبات آذار/مارس في 30 نيسان/أبريل. وذكر السيد الدبيبة خلال اجتماعه مع المستشارية الخاصة يوم 11 أيار/مايو أن مرتبات شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ستدفع في أوانها وأنه سيأذن بدفع المرتبات الشهرية بانتظام.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

30 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين والأفرقة العاملة التابعة لها أداء مهامها بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

31 - وواصل الفريق العامل المعني بالأمن اجتماعاته لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، تحت الرئاسة المشتركة لكل من الأمم المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي. وفي اجتماع افتراضي عقد في 18 كانون الثاني/يناير، قامت الرئاسة المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 باستعراض التحديات الماثلة والتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بعملية الانسحاب التدريجي المتوازن على مراحل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من أراضي ليبيا. كما قُدمت للرئاسة المشتركة إحاطة بشأن اتصالات اللجنة مع الشركاء الإقليميين. وفي اجتماع افتراضي آخر عُقد في 29 آذار/مارس ناقشت الرئاسة المشتركة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالمسار الأمني في خضم حالة الاستقطاب السياسي. وفي 21 نيسان/أبريل، اجتمعت الرئاسة المشتركة لمناقشة الفرص المتاحة والتحديات القائمة فيما يتعلق بنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

32 - وبعد البدء في حوار وطني حول النهوض بحقوق الإنسان في ليبيا في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الذي تشترك في رئاسته الأمم المتحدة وهولندا وسويسرا، عدة مشاورات مع جهات فاعلة ليبية منها المدافعون عن حقوق الإنسان، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والكيانات الحكومية، والصحفيون والخبراء، والأوساط الأكاديمية، وذلك لتبادل وجهات النظر بشأن حقوق الإنسان. وفي 10 آذار/مارس، استمع الفريق العامل إلى آراء نساء ليبيا من المدافعات عن حقوق الإنسان بشأن التحديات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في ليبيا.

33 - وفي 17 آذار/مارس، عقد الفريق العامل الاقتصادي، الذي تشترك في رئاسته الأمم المتحدة ومصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة محافظ المصرف المركزي وممثل عن نائب المحافظ، اجتماعا في طرابلس لمناقشة التقدم المحرز في إعادة توحيد المصرف وتحديد آلية لضمان التمويل المنتظم للمؤسسة الوطنية للنفط، وكذلك لاحتياجات الشعب الليبي الأخرى ذات الأولوية. وعقدت الرئاسة المشتركة اجتماعا للمتابعة في 1 نيسان/أبريل من أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المواضيع، بمشاركة محافظ المصرف ونائبه، ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط، ورئيس اللجنة المالية بمجلس النواب، وعدد من وزراء حكومة الوحدة الوطنية.

34 - وفي 15 آذار/مارس، عقدت الأمم المتحدة والجزائر وألمانيا وجامعة الدول العربية اجتماعا افتراضيا للرئاسة المشتركة للفريق العامل السياسي، وذلك لمناقشة الحالة السياسية الراهنة، ومبادرة المستشارية الخاصة الرامية إلى التوصل إلى أساس دستوري توافقي لتنظيم الانتخابات، وسبل مضي الفريق العامل قداما في مهامه. وأصدرت الرئاسة المشتركة بيانا جددت فيه التأكيد على أن الحل الوحيد للأزمة السياسية في ليبيا يظل يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشمل الجميع وتتسم بالمصداقية.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

- 35 - اشتركت المستشاراة الخاصة مع البعثة في عقد مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، سواء في ليبيا أو في الخارج، بشأن جميع جوانب عملية الحوار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، والتي تيسرها الأمم المتحدة. وقدمت المستشاراة الخاصة، إلى جانب منسق البعثة ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة المعنية بالشؤون الإنسانية، إحاطة إلى السلك الدبلوماسي الدولي أربع مرات.
- 36 - وفي الفترة من 10 إلى 18 كانون الثاني/يناير، سافرت المستشاراة الخاصة إلى تونس ومصر وتركيا والاتحاد الروسي للاجتماع بالسلطات الوطنية وتأكيد التزام الأمم المتحدة بإشراك جميع الليبيين بطريقة شاملة من أجل الاتفاق على أساس دستوري لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.
- 37 - وفي 7 شباط/فبراير، شاركت المستشاراة الخاصة في اجتماع عقده في روما حكومات كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو، سافرت المستشاراة الخاصة إلى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لمناقشة الوضع القائم في ليبيا وسبل المضي قدما.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

- 38 - أثر عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في ليبيا عقب تأجيل الانتخابات الوطنية على الحالة الأمنية في غرب البلد. وفي 6 شباط/فبراير، أنشأ قائد المنطقة العسكرية في الساحل الغربي، بدعوى شواغل أمنية، غرفة أمنية للتنسيق بين 22 وكالة أمنية. وفي الصباح الباكر من يوم 10 شباط/فبراير، أفيد بأن مهاجمين مجهولي الهوية أطلقوا النار على موكب السيد الدببية في سوق الجمعة بطرابلس. وفتحت وزارة الداخلية تحقيقا في هذا الأمر.
- 39 - وفي 16 شباط/فبراير، أبلغ عن وقوع اشتباكات في جنوب طرابلس بين اللواء 55 مشاة وسرية المشاة الثالثة عند جسر السواني. وفي 24 شباط/فبراير، أصيب شخص بجروح حين استهدف مهاجمون يزعم أنهم ينتمون إلى جماعة مسلحة في طرابلس مكان انعقاد جلسة المجلس الأعلى للدولة، محاولين على ما يبدو تعطيل أعمال المجلس. وفي وقت لاحق، حضرت قوة مصراتة لمكافحة الإرهاب واللواء 166 لإجلاء المشاركين في الجلسة.
- 40 - وغيرت عدة جماعات مسلحة في غرب ليبيا انتماءاتها في إطار سعيها إلى إنشاء تحالفات جديدة لدعم الجهات الفاعلة السياسية المتنافسة من أجل السيطرة على السلطة التنفيذية في طرابلس. وفي 1 آذار/مارس، أصدر قادة الجماعات المسلحة البارزة والقوات العسكرية في غرب ليبيا بيانا عن طريق الفيديو، دعا فيه إلى إجراء الانتخابات وأعربوا عن رفضهم لتصويت مجلس النواب بمنح الثقة للحكومة التي اقترحها السيد باشاغا.
- 41 - وفي 2 آذار/مارس، وقيل مراسم أداء اليمين الدستورية في مجلس النواب، تلقت البعثة تقارير أفادت بأن جماعات مسلحة منعت شخصين رشحهما السيد باشاغا لشغل منصبين وزاريين في حكومته من السفر إلى طبرق لحضور تلك المراسم. وقد أفرج عن الشخصين بعد اتصالات اشتركت فيها المستشاراة الخاصة وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي. وفي الفترة من 3 إلى 23 آذار/مارس، أوقفت حكومة الوحدة

الوطنية الرحلات الجوية الداخلية من طرابلس إلى شرق ليبيا لمنع مرشحي حكومة السيد باشاغا من السفر إلى طبرق، حسبما ورد في التقارير .

42 - وفي 10 آذار/مارس، أوقفت القوات المسلحة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية قافلة للجماعات المسلحة المؤيدة للسيد باشاغا وهي في طريقها من مصراتة باتجاه طرابلس، مما أدى إلى مواجهة على مشارف طرابلس، أدت إلى زيادة حدة التوتر في العاصمة. وردا على حالة التوتر التي شهدتها المنطقة المحيطة بطرابلس، تأهبت الجهات الفاعلة المسلحة المؤيدة للسيد باشاغا أيضا في أجزاء أخرى من غرب ليبيا، بما في ذلك الزاوية وورشفانة والزنتان. وأجرى أصحاب المصلحة الليبيون وممثلو الأمم المتحدة والشركاء الدوليون اتصالات مع الجهات الفاعلة المعنية سعيا إلى تقادي اندلاع مواجهات مسلحة. ونتيجة لذلك، عادت قافلة المسلحين المؤيدين للسيد باشاغا إلى مصراتة. وفي وقت متأخر من يوم 16 أيار/مايو، دخل السيد باشاغا إلى طرابلس، مما أدى إلى اشتباكات بين جماعات مسلحة في اليوم التالي. وغادر السيد باشاغا المدينة في وقت لاحق، فعاد الوضع إلى طبيعته.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

43 - ظل وضع القوات على طول المحور الطرقي بين سرت والجفرة دون تغيير، حيث كان الجيش الوطني الليبي هو الجهة الفاعلة الأمنية الوحيدة.

44 - وفي إشارة إلى تزايد صخب المطالبة في جميع أنحاء البلد بإجراء انتخابات، تجمع متظاهرون في شحات في 25 شباط/فبراير وفي القبة في 8 آذار/مارس، منادين بإجراء انتخابات برلمانية وبحل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

45 - وفي 27 شباط/فبراير، أفيد بأن 26 مقاتلا تشاديا قتلوا وأن 14 آخرين وقعوا في الأسر عقب اشتباكات مع الجيش الوطني الليبي بالقرب من تازربو، جنوب شرق الكفرة.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

46 - ظل الوضع الأمني في جنوب ليبيا يشكل تحديا بسبب التشرذم والتنافس بين الجهات الفاعلة الأمنية والجماعات الإجرامية المنظمة والمنظمات المتطرفة العنيفة الموجودة في المنطقة. ونفذ الجيش الوطني الليبي عمليات أمنية استهدفت شبكات التهريب في أوباري وسبها، وكذلك في المناطق القريبة من الحدود مع الجزائر. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن الجيش انسحب من غات عقب احتجاجات مناهضة لوجوده. وفي 29 كانون الثاني/يناير في سبها، قتل رئيس شركة للخدمات النفطية وجرح ثلاثة أشخاص آخرين في هجوم قيل أنه مرتبط بخلافات بشأن تهريب الوقود.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة

47 - شهد جنوب ليبيا منذ كانون الثاني/يناير 2022 زيادة في الهجمات غير النمطية، بينما استهدفت عمليات الجيش الوطني الليبي المنظمات المتطرفة العنيفة. ففي 24 كانون الثاني/يناير، قتل اثنان من أفراد الجيش في هجوم وقع في منطقة بين القطرون وتاراغين، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤوليته عنه، كما أعلن مسؤوليته عن قتل فردين آخرين من أفراد الجيش في كمين منفصل نصبه في منطقة بين أم الأرناب والقطرون في 24 كانون الثاني/يناير.

48 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن 19 من مقاتلي تنظيم داعش قتلوا خلال عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذها الجيش الوطني الليبي في جبال أسيدة، شرق القطرون، في حين ورد أن كميناً منفصلاً نصبه تنظيم داعش جنوب تراغين أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد الجيش. وفي اليوم نفسه، دعا مجلس بلديات فزان كلا من حكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لمنع المنظمات المتطرفة العنيفة من تعزيز قوتها في جنوب ليبيا.

49 - وفي 2 شباط/فبراير، نفذ الجيش الوطني الليبي عمليات لمكافحة الإرهاب في منطقة الهروج الجبلية، بالقرب من منطقتي زلة والفقهاء، بهدف ردع الهجمات المحتمل أن يشنها تنظيم داعش على حقول النفط المحلية. وفي 7 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن قوة مصراتة لمكافحة الإرهاب سيرت دوريات أمنية واسعة النطاق في مناطق صحراوية يشتبه في أن تنظيم داعش يستخدمها، بناء على طلب رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، بصفته القائد الأعلى للجيش. وفي 19 شباط/فبراير، قامت القوات الأمنية في غرب ليبيا، التي تضم قوة مصراتة لمكافحة الإرهاب، بإلقاء القبض على أربعة من مقاتلي تنظيم داعش المزعومين.

حاء - الحالة الاقتصادية

50 - في ظل الافتقار إلى ميزانية وطنية معتمدة لعام 2021، ظل المصرف المركزي يستخدم آخر ميزانية معتمدة لإصدار مدفوعات المرتبات والإعانات، وفقاً للقانون الليبي. واستُكملت تلك المدفوعات بصورة متزايدة بتدابير استثنائية صرف بموجبها المصرف أموالاً إلى حكومة الوحدة الوطنية نظراً للافتقار إلى ميزانية وطنية. وفي الوقت نفسه، وفي الوقت نفسه، تضاعف الأثر الاقتصادي الذي واجهه الليبيون نتيجة لجائحة كوفيد-19 بسبب الزيادات في أسعار السلع الأساسية عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا.

51 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس مجلس النواب تعليمات إلى المصرف المركزي بإنهاء المصروفات الخارجة عن الميزانية التي تتفقها حكومة الوحدة الوطنية. وفي 10 آذار/مارس، أصدر تعليمات إلى المؤسسة الوطنية للنفط بالاحتفاظ بجميع عائدات النفط في حساب منفصل إلى حين موافقة المجلس على الميزانية الوطنية لعام 2022 أو إصداره قراراً يأذن بالإنفاق. وأصدر رئيس مجلس النواب أيضاً تعليمات إلى المصرف والوزارات المعنية بصرف الأموال العامة اللازمة لدفع المرتبات والإعانات. ويتضح من بيانات نشرها المصرف في وقت لاحق أنه نفذ التعليمات المتعلقة بالانقضاء على تمويل المرتبات والإعانات فقط.

52 - بيد أن حكومة الوحدة الوطنية التزمت بتسليم 50 000 قطعة أرض و 100 000 شقة للشباب الليبيين، ومن صرف 1 بليون دينار ليبي لجرى الحرب، فضلاً عن الزيادة في مرتبات قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، وفي بدلات الزواج، ولأغراض برنامج موسع للتأمين الصحي.

53 - وظلت الخلافات المتعلقة بالمرتبات والمدفوعات التشغيلية تعرقل مهام المؤسسة الوطنية للنفط. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أفضت المفاوضات بين حكومة الوحدة الوطنية وحرس المنشآت النفطية إلى تقادي توقف الإنتاج في غرب ليبيا. وبلغ إنتاج النفط الليبي في كانون الثاني/يناير ما يقل بقليل عن 1,1 مليون برميل في اليوم. بيد أن احتجاجات العناصر المنشقة في الزنتان أدت إلى وقف تدفقات النفط من حقل الشرارة وحقل الفيل النفطي في 3 آذار/مارس، مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط بمقدار 330 000 برميل في اليوم، حيث أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة في الفترة من 6 إلى 8 آذار/مارس. واعتباراً من 16 نيسان/أبريل، تم خفض الإنتاج النفطي الوطني تدريجياً إلى ما يقدر بنحو 550 000 برميل

في اليوم عقب إغلاق حقلي الفيل والشرارة وغيرهما من حقول النفط، وجميع موانئ تصدير النفط باستثناء ثلاثة منها.

54 - وعقب تحويل نحو بليونين من الدولارات في أوائل نيسان/أبريل، وإثر إعلان حكومة الوحدة الوطنية عن إبرام اتفاق في 13 نيسان/أبريل، حولت المؤسسة الوطنية للنفط مبلغ 6 بلايين من الدولارات تراكم في حساب الضمان الخاص بها إلى المصرف المركزي، في حين التزمت الحكومة بتوفير التمويل لعمليات المؤسسة واستثماراتها، وذلك بهدف الزيادة في القدرة الإنتاجية النفطية لترتفع من 1,2 مليون برميل إلى 1,4 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية العام.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - دعم العملية الانتخابية

55 - واصل الفريق الانتخابي المتكامل الذي تقوده البعثة تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وترقبا لصدور خريطة الطريق السياسية والإطار القانوني الانتخابي الجديدين، بدأت المفوضية، بدعم من الأمم المتحدة، في إجراء تحليل بشأن سير عملية التحضير للانتخابات 2021 من أجل تحديد التعديلات الإجرائية المحتملة وتعزيز التنسيق مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بتسجيل الناخبين ووضع آليات تسوية المنازعات الانتخابية.

56 - وفي 6 شباط/فبراير، عرض مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس النواب، النتائج التي توصلت إليها لجنته الخاصة المنشأة لاستعراض الأحكام القضائية المتصلة بعملية مراجعة وتدقيق طلبات قبول المترشحين للانتخابات الرئاسية. وأوجز التقرير العقوبات القانونية التي واجهتها المفوضية أثناء العملية، بما في ذلك محدودية إمكانية حضور جلسات المحكمة ذات الصلة.

57 - وفي 27 شباط/فبراير، عقدت البعثة حلقة عمل لتقديم توصيات بشأن تنفيذ خطة الأمن الانتخابي التي أعدتها وزارة الداخلية، بما في ذلك دور غرفة العمليات الرئيسية وأعمال الشرطة خلال العملية الانتخابية، فضلاً عن العلاقات بين الشرطة وغيرها من الكيانات المعنية التي تقدم الدعم في الانتخابات.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

58 - في أعقاب تأجيل الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، شارك أفراد لهم صلات بسلطات ما قبل عام 2011، من بين آخرين، بشكل أكثر علنية في المناقشات السياسية بشأن المصالحة الوطنية والعدالة التصالحية. بيد أن الديناميات السياسية اللاحقة حالت دون استمرار الاتصالات مع تلك الجهات الفاعلة بشأن المصالحة الوطنية.

59 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، لاحظت البعثة انكماشاً سريعاً في الحيز المدني، مشيرة إلى تزايد الهجمات على حرية الدين والرأي والتعبير في ليبيا. واستُهدف الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمدافعون عن حقوق المرأة وغيرهم جسدياً ولفظياً، بسبل منها الإنترنت، بسبب ممارستهم السلمية لحقهم الأساسي في حرية التعبير. ووثقت البعثة أيضاً حالات من القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والاعتقالات والاحتجاز التعسفية، وحالات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاتجار بالبشر، والطرده

التعسفي والجماعي للمهاجرين وطالبي اللجوء، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

1 - سيادة القانون

60 - تمت تسوية خلاف بين الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للقضاء وسلفه بشأن صحة القانون رقم 11 لعام 2021، الذي نص على إعادة هيكلة المجلس. وواصلت البعثة إسداء المشورة التقنية إلى المجلس بشأن إنشاء محاكم متخصصة لمقاضاة مرتكبي العنف ضد النساء والأطفال.

61 - وبدأت آلية تنسيق دولية جديدة بقيادة الأمم المتحدة عملها في 6 شباط/فبراير، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين العاملين في مجال سيادة القانون في ليبيا من أجل دعم وتعزيز جهود تنسيق الدعم ذات الصلة بنظام العدالة في ليبيا، وما يرتبط بذلك من برامج بناء القدرات، والإصلاح المؤسسي، والعدالة الانتقالية. وعقد الاجتماع الثاني لآلية التنسيق في 2 آذار/مارس.

62 - وفي 13 شباط/فبراير، قدم مقرر المجلس الأعلى للدولة شكوى إلى النيابة العامة تفيد بأن المقرر وأعضاء آخرين في المجلس تلقوا تهديدات بعد توقيعهم رسالة أيدوا فيها ترشيح السيد باشاغا رئيسا مكلفا للوزراء. وقد فتح تحقيق في الأمر.

63 - وفي 22 شباط/فبراير، مددت المحكمة العليا فترة تعليق عمل الدائرة الدستورية، المغلقة منذ عام 2014، على الرغم من النداءات المحلية والدولية الداعية إلى إعادة تفعيلها لأغراض منها تحسين سبل لجوء الليبيين إلى العدالة. وذكرت المحكمة أن الإغلاق استند إلى مخاطر حدوث مزيد من الانقسام السياسي والأثر المحتمل للأزمة السياسية على استقلال القضاء.

64 - ووثقت البعثة زيادة حادة في حملات خطاب الكراهية والتشهير والتهديد عبر الإنترنت، التي شملت التحريض على العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من الأشخاص، إلى جانب توجيه تهديدات بالعنف الجنساني ضد المرأة. وفي كانون الثاني/يناير، استهدفت حملات التشهير وخطاب الكراهية على الإنترنت ما لا يقل عن ثمانية من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، إلى جانب النساء من بين أعضاء المجلسين البلديين في سرت ومصراتة. وفي شباط/فبراير، تعرضت صحفية لاعتداء جسدي أثناء قيامها بالتغطية الصحفية في بنغازي. وتعرض صحفي آخر للاعتداء في طرابلس أثناء تغطيته للذكرى السنوية لثورة 11 شباط/فبراير.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

65 - وثقت البعثة حالات قام فيها جهاز الأمن الداخلي وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة باحتجاز ستة رجال في طرابلس. وبعد اعتقال أولئك الأشخاص واحتجازهم بشكل تعسفي، نشر جهاز الأمن الداخلي مقاطع فيديو على الإنترنت قال أنها اعترافات منهم بالردة.

66 - وبعد فرار خمسة سجناء من سجن قرنادة في بنغازي، اعتقل الجيش الوطني الليبي وجهاز الأمن الداخلي العشرات من أقارب الفارين في منتصف كانون الثاني/يناير. وأفرج عن بعض أولئك الأقارب في وقت لاحق، فيحين أن آخرين لا يزالون رهن الاحتجاز. وفي 4 شباط/فبراير، فر ثمانية سجناء من سجن الكوفية في بنغازي. وأفيد بأن أربعة من الفارين كانوا من المحكوم عليهم بالإعدام، بينما كان الآخرون

محتجزين على ذمة التحقيق. ومن جهة أخرى، أعيد اعتقال بعض المحتجزين السابقين المفرج عنهم في الأشهر الأخيرة من سجن قرنادة ووضعتهم في الحجز بشكل تعسفي.

67 - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أفرج عن ثلاثة أشخاص ظلوا محتجزين طوال عدة أشهر، وهم المدير السابق لشركة البريد والاتصالات وتقنية المعلومات، ورئيس الاتحاد العام لطلبة ليبيا، اللذين احتجزهما جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في حادثين منفصلين في طرابلس في كانون الثاني/يناير، ورئيس مكتب الهلال الأحمر الليبي في أجدابيا.

68 - وفي 26 شباط/فبراير، ألقى جهاز الأمن الداخلي القبض تعسفاً على موظف ليبي في منظمة غير حكومية دولية، وهو من المدافعين عن حقوق الإنسان المهتمين بحقوق المهاجرين، واحتجزه في مطار معيتيقة. وظل ذلك الناشط محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة أيام قبل أن ينقل إلى أحد مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد وجهت إليه اتهامات بالردة وازدراء الإسلام. وبالإضافة إلى ذلك، تابعت البعثة حالة رجل احتجزته قوة الردع الخاصة في طرابلس في شباط/فبراير 2021 بعد توجيهه انتقادات إلى القوة.

69 - وواصلت البعثة أنشطة الدعوة في مجال إمكانية اللجوء إلى العدالة، وشمل ذلك توفير المساعدة القانونية المجانية لفائدة 14 امرأة و 25 طفلاً محتجزين في سجن الجديدة في طرابلس، وست نساء و 11 طفلاً في سجن الكوفية العسكري في بنغازي، وجميعهم محتجزون بشكل تعسفي بسبب ارتباطهم المزعوم بتنظيم داعش. وقامت محاكم عسكرية في وقت لاحق بملاحقتهم قضائياً وحكمت عليهم دون مراعاة الأصول القانونية.

3 - المهاجرون واللاجئون

70 - في 31 كانون الثاني/يناير، أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن 635 051 مهاجراً من أكثر من 44 جنسية يوجدون في ليبيا، موزعين على 100 بلدية. وإلى غاية 7 أيار/مايو، تم تسجيل 4 715 شخصاً (87 في المائة من الرجال و 9 في المائة من النساء و 4 في المائة من الأطفال) اعتراضتهم وحدات خفر السواحل الليبية أثناء محاولتهم عبور المنطقة الوسطى من البحر الأبيض المتوسط حتى الآن في عام 2022، وأفيد عن مصرع أو فقدان 552 شخصاً آخرين. وتم نقل الآلاف من المهاجرين الذين تم اعتراضهم إلى مرافق للاحتجاز وإيداعهم فيها، ومنها مركز الاحتجاز في منطقة الماية في طرابلس، حيث وردت تقارير عن تكاثر حالات الوفاة في الحجز والتعذيب وانتشار الجوع والعنف الجنسي والابتزاز.

71 - وواصلت الوكالات الإنسانية اتصالاتها بالسلطات الوطنية للتشديد على ضرورة تمكينها من الوصول بانتظام ودون عوائق إلى المهاجرين واللجئين المحتجزين تعسفاً في مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية كشرط مسبق أساسي لضمان تقديم خدمات المساعدة الإنسانية والحماية لهم. وفي 1 أيار/مايو، بلغ عدد الأشخاص المحتجزين في المراكز التابعة للجهاز 2 412 شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن آلاف المهاجرين واللجئين محتجزون في مرافق تديرها سلطات حكومية أخرى لها ولايات رسمية غير واضحة، وفي مرافق تديرها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وحسبما أفاد محتجزون سابقون، فإن ظروف الاحتجاز في تلك المراكز، التي لم يتمكن مجتمع الهيئات الإنسانية الدولية من الوصول إليها، ظروف تثير القلق الشديد بسبب العنف وسوء التغذية وغير ذلك من الانتهاكات.

72 - ومكنت الرحلات الجوية الإنسانية منذ منتصف كانون الثاني/يناير من إجلاء أو إعادة توطين 302 من الأشخاص في بلدان أوروبية وفي كندا ورواندا، منهم ثمانية حصلوا على تأشيرات دخول لأسباب إنسانية.

73 - وظل المهاجرون واللاجئون إناثا وذكورا يواجهون مخاطر شديدة شملت الاغتصاب والتحرش الجنسي والاتجار بالبشر على أيدي الجماعات المسلحة والمهربين عبر الحدود الوطنية والمتجرين بالبشر. ووسط استمرار التقارير التي تصف تعذيب المهاجرين وابتزازهم في جنوب ليبيا، تلقت البعثة معلومات من فتى إريتري أفاد بأن متجرين بالبشر اختطفوه في السودان صحبة 25 شخصا آخرين ونقلوه إلى ليبيا، حيث تعرض للتعذيب. وكان من بين الضحايا 20 طفلا تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاما أفيد بأنهم لا يزالون محتجزين لدى الجيش الوطني الليبي.

74 - واستمرت عمليات طرد المهاجرين جماعيا دون النظر قانونيا في حالاتهم وفي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وحسبما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة، تعرض أكثر من 4 400 من المهاجرين وطالبي اللجوء للرد أو الطرد من ليبيا في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022، منهم 2 475 شخصا (بعضهم أطفال) طردوا إلى النيجر، و 1 650 مصريا طردوا إلى مصر، و 300 شخص طردوا إلى السودان.

75 - وفي أواخر شباط/فبراير، وثقت البعثة تعرض 53 رجلا من بنغلاديش للاتجار بالبشر والتعذيب على أيدي جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في طرابلس. وتوفي أحدهم تحت التعذيب وهو رهن الاحتجاز.

4 - الفئات التي تعاني حالات ضعف

76 - انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا في ليبيا من 179 000 شخص في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 168 000 بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2022. وتباطأت وتيرة العودة بسبب عقبات نُظمية، منها الافتقار إلى السكن، ومحدودية الخدمات الأساسية، والمخاوف المتعلقة بالأمن الشخصي والتماسك الاجتماعي. وظل المشردون داخليا معرضين لخطر التشرد المتكرر. وفي 3 أيار/مايو، تم إخلاء حوالي 2 000 شخص من مخيمين بأويان أشخاصا مشردين داخليا من تاورغاء في طرابلس بناء على تعليمات أصدرها النائب العام في 6 آذار/مارس، وعلى إخطار نهائي مؤرخ 2 أيار/مايو، دون توفير دعم أو سكن بديل لهم. وأفيد أن هذه هي المرة الرابعة التي تشردت فيها بعض الأسر في غضون خمس سنوات.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة استنادا إلى الحقوق

77 - في 21 كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات أن رفات ما مجموعه 278 شخصا استخرج من مقابر جماعية في ترهونة وفي أحياء في طرابلس وحولها منذ حزيران/يونيه 2020. وتم التعرف على هويات 109 جثة من بين الجثث التي تم انتشالها. ومن جهة أخرى، تعرفت السلطات على هويات 222 جثة أخرى تم انتشالها من جميع أنحاء ليبيا على أنها جثث أشخاص مفقودين منذ النزاع الذي دار خلال عامي 2019 و 2020.

78 - وفي 9 شباط/فبراير، ناقش المجلس الرئاسي مسألة إعداد مشروع قانون بشأن المصالحة الوطنية، يهدف إلى معالجة أوجه القصور التي اعترت القانون رقم 29 لعام 2013 بشأن العدالة الانتقالية. وأنشئت

في شباط/فبراير لجنة مخصصة تضم وزراء وشخصيات مرتبطة بسلطات ما قبل عام 2011 وخبراء ليبيين لصياغة مشروع القانون الجديد. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات ومبادئ العدالة الانتقالية.

6 - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

79 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق) بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر المحددة المتمثلة في احتمال ارتكاب قوات الأمن الليبية التي تتلقى دعماً من الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

80 - في 25 كانون الثاني/يناير، عقدت المستشارية الخاصة اجتماعاً في سرت مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تعمل تحت رعاية رؤساء الأركان العامة للمؤسستين العسكريتين الغربية والشرقية. ووافقت اللجنة على توسيع نطاق عضويتها لتشمل سلطات معنية أخرى في شرق ليبيا، على نحو ما شجعت عليه الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التنسيق الأوسع نطاقاً.

2 - إدارة الأسلحة والذخيرة

81 - في أعقاب قيام منظمة غير حكومية ليبية للإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة الذخائر المتفجرة في الآونة الأخيرة من حوالي 100 كيلومتر من الطريق الرابط بين أبو قرين والجفرة، استمر التنسيق من أجل فحص وتطهير مسافة 200 كيلومتر المتبقية من ذلك الطريق. وتتوقف عمليات التطهير الإضافية على التنسيق في اللجنة الفرعية للإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5، بدعم من الأمم المتحدة، وفقاً لخطة هذه اللجنة الرامية إلى تطهير المنطقة الواقعة جنوب سرت.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

82 - استمر وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وظل الطريق الرابط بين شرق ليبيا وغربها مفتوحاً. وظلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تسير قدماً في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

83 - وقام عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة، المنشأ وفقاً لقرارات مجلس الأمن 2570 (2021) و 2595 (2021) و 2599 (2021)، بزيارات عمل إلى سرت انطلاقاً من طرابلس، ريثما يتم وضع الترتيبات التشغيلية والأمنية واللوجستية اللازمة لإقامة وجود للأمم المتحدة في سرت. ووافقت وزارة الشؤون الخارجية على تخصيص حيز مكثبي لعنصر رصد وقف إطلاق النار في مجمع واغادوغو في سرت. بيد أن الجيش الوطني الليبي في سرت لم يؤكد بعد إمكانية استخدام تلك المكاتب وانتهاء أعمال تجديد المرافق المحددة ليقيم فيها مراقبو وقف إطلاق النار التابعون للبعثة.

84 - وواصل عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة تعاونه عن كثب مع آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، والتي تشمل المراقبين الليبيين الثمانية الذين تم تعيينهم من الغرب والشرق، واللجان الفرعية التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5، وذلك للمساعدة على تنفيذ خطة عمل اللجنة وآلياتها المخصصة لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، وإنشاء مركز للأمم المتحدة في سرت، وطرائق الاشتراك في التخطيط وتنمية القدرات. واجتمع عنصر رصد وقف إطلاق النار مع اللجنة والمراقبين المحليين لوضع الصيغ النهائية لخطة العمل الاستراتيجية والتكتيكية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2570 (2021) والأولويات التي حددتها اللجنة.

85 - وقد حال المأزق السياسي المستمر في البلاد دون عقد اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، ولكن الأمم المتحدة شرعت في عقد جلسات عمل منفصلة مع وفدين من اللجنة والمراقبين المحليين، ووضعت جدولاً زمنياً لبناء قدرات اللجنة والآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار.

دال - تمكين المرأة

86 - ظلت الناشطات والمسؤولات، ومنهن وزيرة شؤون المرأة اثنتين من كبيرات مستشاراتها، يعانين من خطاب الكراهية وانتشار الدعاية المشوهة على منابر التواصل الاجتماعي، وشمل ذلك. وتم أيضاً استهداف ناشطي وأعضاء منظمات المجتمع المدني، الذين يدعون إلى إشراك المرأة بصورة مجدية في العملية السياسية وفي تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد لجأت عدة ناشطات إلى المنفى بسبب تلك الهجمات وما نتج عنها من وصم اجتماعي.

87 - ووفقاً لاستراتيجية الإدماج الجنساني التي وضعتها البعثة، عقدت المستشارية الخاصة ثلاث جلسات تشاورية في شباط/فبراير وآذار/مارس مع ممثلات مختلف المجموعات النسائية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والشباب، والأوساط الأكاديمية، وممثلي النقابات العمالية، والنساء ذوات الإعاقة، وبناء السلام، والمرشحات للانتخابات البرلمانية. وشددت المشاركات على أهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بسبل منها تعزيز مشاركة المرأة الليبية في العمليات التي تهم عامة الناس، وتخصيص حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار.

هاء - الشباب والسلام والأمن

88 - تضرر الشباب بشدة من تقلص الحيز المدني وتزايد أعمال التشهير على الإنترنت التي استهدفت أعضاء الحركات الاجتماعية وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في ليبيا. وأفيد بأن أجهزة الأمن، بما فيها جهاز الأمن الداخلي وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، قامت برصد الشباب المشاركين بنشاط في الحركات الاجتماعية واستهدفتهم بسبب ممارستهم لحقهم الأساسي في حرية التعبير. وعلاوة على استهدافهم بحملات التشهير، تعرض نشطاء شباب ومدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء في حركات اجتماعية للاحتجاز بتهم تعسفية شملت الردة و الفجور، من بينهم أربعة رجال تتراوح أعمارهم بين 19 و 24 عاماً.

89 - وظل الشباب المدافعون عن حقوق المهاجرين معرضين للمخاطر كلما دافعوا عن تلك الحقوق أو احتجوا على ما قامت به الجهات الفاعلة الحكومية، بما فيها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، من اعتقالات واحتجازات تعسفية وتعذيب واستغلال وانتهاك جنسيين. وتلقت البعثة معلومات مفادها أن اثنتين

على الأقل من طالبي اللجوء والمدافعين عن حقوق المهاجرين الشباب معرضان للخطر لأنهما انتقدا السلطات الليبية المعنية بالهجرة.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

90 - ظلت الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء احتياجات ملحة، وظلت إمكانية الاستفادة من المأوى تشكل أولى الأولويات. وزادت عقبات منها مخاطر التعرض للاحتجاز وامتناع أصحاب الأملاك في طرابلس عن تأجير منازل لغير الليبيين في مخاطر التشرد، وجعلت الكثيرين يحاولون مغادرة ليبيا عبر طرق غير نظامية. وظل المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني تعاونهم مع السلطات الليبية على إيجاد بدائل للاحتجاز، محاولين دفع النائب العام إلى إلغاء قراره المؤرخ 29 آب/أغسطس 2021 بشأن إخلاء الأشخاص الذين ليس لديهم وضع قانوني رسمي في البلد واحتجازهم وترحيلهم في نهاية المطاف.

91 - وأبلغت منظمة الصحة العالمية عن ارتفاع كبير في عدد حالات الإصابة المؤكدة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي زادت بنسبة 164 في المائة، من 15 524 حالة في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 40 932 حالة في كانون الثاني/يناير 2022. وفي 5 أيار/مايو، أبلغ المركز الوطني لمكافحة الأمراض عن ما مجموعه 501 916 حالة تراكمية، بما في ذلك 6 430 حالة وفاة و 4 462 حالة نشطة. وعلى الرغم من أن إمدادات اللقاحات المتاحة كانت كافية، فإن معدل استخدامها كان أقل من 50 في المائة، في حين أن المعدل الإجمالي للتطعيم تزايد ببطء. فقد تلقى حوالي 2,21 مليون شخص جرعة أولى، وتلقى 1,14 مليون شخص جرعتين، وتلقى 97 764 شخصا جرعة ثالثة.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

92 - بالإضافة إلى القيام بالتوعية المنفذة للحياة بشأن الذخائر المتفجرة بين المجتمعات المحلية المعرضة لتلك المخاطر، اضطلعت المنظمات الوطنية والدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام بعمليات البحث عن المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها في طرابلس وغيان ومزدة وترهونة وسرت وبنغازي. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، دمر الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بأمان أكثر من 32 طنا من المتفجرات التي سبق جمعها من مخلفات الحرب.

93 - وفي نهاية آذار/مارس، كانت المنظمات الإنسانية قد ساعدت أكثر من 103 000 شخص، يمثلون 48,8 في المائة من الفئة المستهدفة المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، حيث تغطي البرامج الحالية الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو. وحددت تلك الخطة نحو 803 000 من المحتاجين، من بينهم 211 000 شخصا من ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحا الذين يجب أن تقدم لهم مساعدة محددة الأهداف. ومن أصل المبلغ المطلوب في الخطة، وقدره 75,3 مليون دولار، تم تأمين مبلغ 33,9 مليون دولار (45 في المائة)، مع تلقي مبلغ إضافي قدره 11,2 مليون دولار من خارج الخطة.

94 - وبدأت الأمم المتحدة في ليبيا العمل على إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 من أجل تعزيز نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتشاور مع النظراء الحكوميين ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، منهم النساء، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والفئات الضعيفة، والشركاء الدوليون.

رابعاً - نشر البعثة في ليبيا والترتيبات الأمنية

95 - حافظت الأمم المتحدة على وجود للموظفين الدوليين، تراوح عددهم في المتوسط بين 120 و 130 موظفاً، مما أتاح الاتصال باستمرار مع المحاورين الليبيين في جميع مجالات مسؤولية البعثة، بما في ذلك ما يتعلق بالمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية، ومسار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك ما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. واستمر إيواء الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا، الذي تحميه وحدة من حرس الأمم المتحدة قوامها 234 جندياً، بينما ظل الموظفون الموجودون في بنغازي يؤدون مهامهم من مركز الأمم المتحدة. وواصل الموظفون الوطنيون الحضور للعمل في المجمع على أساس التناوب أو العمل من بعد بدلا من ذلك. وامتثلت البعثة لتدابير إدارة المخاطر الأمنية كلما تنقل الموظفون بين المواقع في ليبيا.

96 - وقامت الأمم المتحدة في ليبيا بانتظام باستعراض وتعديل تدابير الحماية والوقاية المطبقة للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك في جميع رحلات الأمم المتحدة الجوية، لمواكبة تطور المشورة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية والموظفون الطبيون التابعون للبعثة، وضمان التوافق مع التدابير التي تتخذها السلطات الليبية والتونسية. وبحلول 17 آذار/مارس، وفي إطار برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 المخصص لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا وشركائها من المنظمات غير الحكومية الدولية، تم تطعيم 1 359 شخصا بالكامل وتلقى الجرعة المعززة 240 شخصا. واستمرت حملة التطعيم بالجرعة المعززة، وتم تقديم خطة التطعيم لعام 2022 إلى المنسق العالمي لنشر لقاح كوفيد-19.

97 - وفي الفترة من 12 شباط/فبراير إلى 19 آذار/مارس، أجرت البعثة عملية تناوب وحدة حرس الأمم المتحدة البالغ قوامها 234 فرداً. وأجريت عملية التناوب في ثلاث مراحل بناء على طلب السلطات الليبية الداعي إلى الاقتصار في عدد الجنود المتناوبين على حوالي 70 جندياً في كل مرحلة. ومن أجل التقيد بفترة الحجر الصحي لمدة أسبوعين كإجراء وقائي من فيروس كوفيد-19 للوحدات المشكلة، تم الفصل بين رحلات التناوب بفترات زمنية مدتها أسبوعان، حرصاً على استمرار القدرة التشغيلية.

خامساً - ملاحظات وتوصيات

98 - بعد مرور أكثر من عقد من الزمن في خضم عدم الاستقرار السياسي والنزاع والانقسامات والمعاناة الشديدة، يجب أن يتحقق تطلع شعب ليبيا إلى اختيار قاداته عن طريق انتخابات ديمقراطية نزيهة وذات مصداقية تشمل الجميع، وأن يعيش في بلد موحد يسوده السلام والاستقرار. وتقع على عاتق المؤسسات الليبية والقادة السياسيين الليبيين مسؤولية استئناف العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن، والتمكين من تحقيق تطلعات أكثر من 2,8 مليون ناخب ليبي مسجل كانوا يتوقعون الإدلاء بأصواتهم في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويجب على القادة السياسيين الليبيين والمؤسسات الليبية أن يعطوا الأولوية لتحديد مسار للانتخابات لئتم حل الأزمة القائمة ولتلبية رغبات الشعب الليبي. وينبغي لهم أن يتحلوا بروح القيادة المسؤولة التي من شأنها أن تحفظ الإنجازات التي تحققت منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

99 - وقد أصبح رسم مسار واضح وتوافقي يفضي الانتخابات الآن ضرورة سياسية أكثر من أي وقت مضى. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تعمق الانقسامات

القائمة، وتشعل فتيل النزاع، وتهدد التقدم المحرز بشق الأنفس صوب الاستقرار والوحدة، الذي تحقق على مدى العامين الماضيين. ويظل الدعم المقدم من الشركاء الإقليميين والدوليين، ومنهم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، يكتسي أهمية حاسمة في تعزيز بيئة تقضي إلى المضي قدما بعملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها بتيسير من الأمم المتحدة.

100 - وإني أدعو مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى العودة إلى التحلي بروح التعاون التي أبانا عنها في وقت سابق من عام 2022، والتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن مسار الانتخابات الوطنية، وإلى الابتعاد عن الاستقطاب السياسي الذي لن يؤدي إلا إلى تأخير الانتخابات وزيادة في عمق الفجوة بين الطبقة السياسية والشعب الليبي. وتُسجَع المؤسسات والجهات الفاعلة السياسية الليبية على أن تشارك في العمل وأن تلتزم بشكل لا لبس فيه بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن على أساس إطار دستوري وقانوني متفق عليه. كما إن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تشجع على أن تظل على استعداد لإجراء الانتخابات، بالتعاون والتشاور عن كثب مع المؤسسات الليبية المعنية.

101 - ويجب ألا يسمح للمأزق السياسي القائم حاليا أن يحول دون إحراز التقدم في المسارين الأمني والاقتصادي. فاستمرار التعاون والتأزر بين السلطات الليبية والدول الأعضاء المعنية والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، بهدف تحقيق الانسحاب الكامل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية وفقا لخطة العمل التي وافقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وبما يتماشى مع قراري مجلس الأمن 2570 (2021) و 2571 (2021)، أمر يكتسي بالغ الأهمية لضمان الاستقرار الطويل الأجل في البلاد. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

102 - وفيما يتعلق بالمسار الاقتصادي، فإن المؤسسات الليبية تشجع على أن تولي الأولوية لوضع ترتيبات تضمن التمويل الموثوق به للاحتياجات الملحة للشعب الليبي وتيسر الشفافية في النفقات العامة. وينبغي عدم تسييس المؤسسات الاقتصادية والمالية، بما فيها المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي. وأنا أرحب بالتقدم المحرز حتى الآن صوب إعادة توحيد المصرف المركزي وإصلاحه، وأشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية لمواصلة هذه العملية. فإحراز التقدم الملموس في هذه المجالات له أهمية حيوية بالنسبة لقوة الاقتصاد، ومن شأنه أن يمكن من إحراز التقدم على المسارين السياسي والأمني. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يتقادوا الإجراءات التي تعطل إنتاج النفط الذي تتوقف عليه سبل عيش جميع الليبيين. كما ينبغي بذل جميع الجهود لضمان صرف المرتبات من المال العام في الوقت المناسب وبإنصاف في جميع أنحاء البلاد.

103 - وإن اشتداد حملة قمع المجتمع المدني واستهداف الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير سلميا ويدافعون عن حقوق الإنسان الواجبة لهم أمر يبعث على القلق العميق. ويجب أن يكون جميع الناس في ليبيا، نساء ورجالا، وصغارا وكبارا، قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية دون خوف من الانتقام. وعلى السلطات الليبية أن تضع حدا لذلك على الفور وأن تفرج عن جميع المحتجزين تسفيا لأنهم مارسوا حقهم الأساسي في حرية التعبير.

- 104 - وثمة حاجة ماسة إلى مزيد من التعاون بين وزارات الحكومة، ورؤساء البلديات، ومجتمع الهيئات الإنسانية، والجهات الفاعلة الإنمائية من أجل المضي قدما في تنفيذ استراتيجية تشمل الدعم الشخصي والمادي والقانوني لفائدة من لا يزالون مشردين، وعددهم 168 000 شخصا، وكذلك لفائدة العائدين.
- 105 - ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء في ليبيا. فإن مما يزيد الحالة تعقيدا وجود مجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي لها ولايات غير واضحة، والتي تتولى إدارة مرافق للاحتجاز لا تستطيع وكالات الأمم المتحدة الوصول إليها أو لا تصل إليها إلا بشكل محدود.
- 106 - وينبغي للسلطات الليبية ملزمة بضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما المحتجزين تعسفيا، وبالإفراج عنهم وتوفير المأوى الآمن لهم. وفي الوقت نفسه، لا تزال ليبيا ميناء غير آمن لدخول البلد، وعلى الدول الأعضاء المعنية أن تعيد النظر في سياساتها التي تسمح باعتراض اللاجئين والمهاجرين في أعالي البحر وبإعادتهم إلى ليبيا.
- 107 - وإني أود أن أعرب عن امتناني للدعم القوي الذي قدمته المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لجهود الأمم المتحدة في ليبيا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بمن فيهم قيادة البعثة ومنظومة الأمم المتحدة، على ما يبذلونه من جهود في هذه المرحلة الحرجة. وأشيد بالمستشارة الخاصة، ستيفاني ويليامز، على جهودها الدؤوبة في قيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على توفيرها الأفراد الضروريين لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.